

لجان مقاومة السودان – الرؤية السياسية لإنهاء الحرب

10 أكتوبر 2023م



(لجان مقاومة السودان والقوى الموقعة علي الميثاق الثوري لتأسيس سلطة الشعب)

الرؤية السياسية لإنهاء الحرب في السودان:-

➤ توطئة:

طرح الحرب الدائرة في السودان منذ 15 أبريل العديد من الأسئلة الملحة بعقول السودانيون حول المستقبل الذي يمكن صناعته وفق أهداف ثورة ديسمبر المجيدة، وأهم هذه الأسئلة هو كيف ننهي هذه الحرب وماهية ملامح المستقبل.

ومنذ الإرهابات الأولى لانقلاب 25 أكتوبر ظلت الحركة الجماهيرية وفي مقدمتها لجان المقاومة تؤكد على استقلالية مواقفها عن جميع الفاعلين في المشهد السياسي. وذلك بعدما اتضح من خلال التجربة المباشرة تمايز مصالح وهموم القوى المدنية والعسكرية التي تقدمت مواقع السلطة والواجهة السياسية -منذ حراك ديسمبر الأول- عن مصالح وهموم غالبية السودانيون. الصراع المسلح الذي يدور في شوارع المدن السودانية بين القوات المسلحة السودانية ومليشيا الدعم السريع "مليشيا الجنجويد" فضح هذا التمايز بشكل صارخ وصل حد تهديد حياة ومعاش الناس بشكل شامل وكلي.

إننا في -الميثاق الثوري لتأسيس سلطة الشعب- نستند على رؤية شاملة لطبيعة الدولة ونفهم أن الصراع بين الجيش والجنجويد ليس صراعاً حول قضايا وطنية كما يدعون، وإنما هو صراع داخل النخبة السياسية والاقتصادية التابعة للقوى الإقليمية والمتحكمة في القوتين العسكريتين والأحزاب السياسية التي تدعمهما لأجل تحقيق مصالح تلك المحاور، وبالتالي فإننا عند طرحنا لأدوات إنهاء الحرب فإننا ننطلق من تصنيف كلا الطرفين كأعداء لمصالح وطننا وشعبه.

إن تصوير الصراع من أحد الأطراف أو كليهما كصراع ضد نظام الجبهة الإسلامية أو أحد أفرعها هو تجهيل متعمد يحاول استبعاد حقيقة أن أفراد موجودين بكلا الطرفين، وأن النظام نفسه ليس مجرد أشخاص إنما هيكلية كاملة لطريقة احتكار موارد السودان لنخبة فاسدة، وسياسات تخدم مصالح الخارج وليس السودانيون والسودانيات.

إن إنهاء هذه الحرب يبدأ بهدم ادعاءات الطرفين بشرعيتهم السياسية وذلك من خلال تكوين سلطة الشعب وعدم اعترافها بالطرفين أو شرعية حربهما، وفرض إرادة الشعب لإنهاء الانتهاكات التي يقومون بها، وطرح خطاب سياسي ثوري ضد الدول والمؤسسات التي تدفع لاستمرار الحرب، وانطلاقاً من ميثاقنا الذي اتفقنا عليه بعد مشاورات قاعدية واسعة ولفترة زمنية طويلة فإننا نقدم للشعب السوداني خطوات وملاحح خطتنا لإنهاء الحرب ونعمل على تنفيذها ونأمل في مشاركة شعبنا في إدارة حوار حولها والاجتهاد معنا في تنفيذها.

➤ أسباب الحرب والصراع المسلح:-

● مقدمة:

كانت الحرب ولا زالت هي النتاج الطبيعي لواقع تسوية/مساومة الوثيقة الدستورية 2019م، واقع شرعنة المليشيا دستورياً وتعدد المراكز الأمنية وتحويل الجهاز التنفيذي للدولة لمراكز نفوذ متعددة ومتباينة في المصالح والانحيازات، وتركيز جل المؤسسات الاقتصادية وسلطات الإصلاح الأمني والعسكري في يد قيادات الجيش، واقع كان نتاجه خلق صيغة نظام حكم مدني ظاهرياً وسلطة كلبتوقراطية عسكرية مزدوجة متواطئة/متنافسة جوهرياً، عمادها كبار جنرالات وقيادات الجيش من جهة والإمبراطورية الأسرية لمليشيا الدعم السريع من الجهة الأخرى، كلبتوقراطية عسكرية ثنائية الأوجه تتواطأ ضد تصاعد خطاب قوى الثورة وتنامي مد الحركة الجماهيرية وتتنافس على

توسعة نفوذها السياسي/الاقتصادي/العسكري، وضعية شائكة جعلت الاقتصاد السياسي لمرحلة ما بعد التسوية هو سوق أعمال سياسي بامتياز ناور فيه الطرفان لتقوية مراكزهم وتحالفاتهم وشبكات مصالحهم، استثمرت مليشيا الدعم السريع في الوضع بشكل ممنهج ومتسارع، وبتواطؤ كامل من مراكز قرار داخل المؤسسة العسكرية، وتمددت عددياً وعسكرياً ولوجستياً على نحو مخيف ونسقت وطورت استثماراتها الاقتصادية المنفصلة عن جهاز الدولة لدرجة ترقى لاقتصاد دولة موازي، وشكلت شبكة علاقات دولية مستقلة عن جهاز الدولة ودخلت بثقل كل ما اكتسبته في هذه الفترة في سوق الأعمال السياسي المحلي والإقليمي والدولي، وراكت من رصيد توابعها وحلفائها بمهارة عالية، بالمقابل سعي كبار قيادات الجيش لتعزيز إمبراطوريتهم الاقتصادية المستقلة عن سلطات الحكومة المدنية بواقع حال الوثيقة الدستورية وربطها بشكل مباشر مع كبار رجال الأعمال ومعظم شبكات المصالح وسماسرة الرأسمالية الطفيلية المرتبطة ببقايا النظام البائد، وتوسعتها بالتحالف مع زعماء العشائر والرموز الأهلية والمجتمعية كهدف رئيس لتوسعة سوقها السياسي سعياً لإعادة إنتاج واقع السلطة العسكرية الكليبتوقراطية (الوصوية) المركزية المعتاد المصاحب لكل الأنظمة الشمولية التي تعاقبت على حكم البلاد، استثمر الطرفان كذلك في الاستقطاب المشترك في جماعات الريع العسكري عقب اتفاقية سلام جوبا لتوسعة سوق أعمالهم السياسي عسكرياً سياسياً وسط قوى اتفاق سلام جوبا، بشكل قاد لانقسام الجبهة الثورية نفسها في آخر المطاف استكمالاً لعملية انقسام الكتلة المدنية الممثلة في قوى الحرية والتغيير، كان انقلاب 25 أكتوبر 2021م هو نقطة تحول لإعادة صياغة وتشكيل المشهد السياسي من محددات اصطفاة وتوليفة تسوية أغسطس 2019م، إلى توليفة واصطفاة سوق الأعمال السياسي الوليد لجناحي طائر الثورة المضادة، تمهيداً لإخضاع واستتباع من لم يتم هضمهم فيه بالشكل الكافي، ظل صمود الثوار وبسالتهم في الشوارع الديسمبرية لما يفوق العام ونصف هو العائق الرئيسي لبثورة نظام السوق السياسي المزدوج الجديد، ونضج مشروعه السياسي وتحوله إلى سلطة بديلة مستقرة، ساهم طول أمد المواجهة ووضوح وتمسك الثوار ولجان المقاومة بموقفهم الجذري الرفض لإعادة نماذج التسويات والشراكة المدنية العسكرية، ولوجود المليشيا ووجود قادة الجيش في قيادة المؤسسة العسكرية، والمطلب الثوري الداعي لحل المليشيا وعودة العسكر للثكنات جميعها ساهمت في تعزيز التناقضات بين شريكي الانقلاب وتعزيز خيارات التنافس على مساحات التواطؤ، وعضد ذلك وضعية الانكماش الاقتصادي المصاحب للانقلاب ووقف المعونات الدولية والعجز والشلل في جهاز الدولة في واقع ما بعد الانقلاب، والذي ألقى بظلاله على سوق الأعمال السياسي نفسه الذي يتم تغذيته من جهاز الدولة بطبيعة الحال، علاوة على واقع المتغيرات الإقليمية والدولية ممثلة في الصراع الروسي الأوكراني، وتنامي الصراع في الساحل الأفريقي والتي ساهمت في توسيع الشقة بين حلفاء هذه الأطراف ووكلائها في السياق المحلي، مع تنامي مد الحركة الجماهيرية وسيطرة لجان المقاومة على الشارع والمشهد السياسي وعدم قدرة كل الأطراف على استمالتهم لسقف سياسي أدنى من شعاراتهم المرفوعة، لجأ الطرفين كالمعتاد إلى مشرعينهم المدنيين من قوى التسوية لفك الخناق عنهم وكسب المزيد من الوقت لترتيب صفوفهم من جديد، ورغم ذلك فشلت قوى التسوية عن استمالة لجان المقاومة والكتلة الثورية لمشروع التسوية الجديدة باتفاقها الإطاري، إلا أن شعارات لجان المقاومة ظلت طاغية ولا يمكن تجاوزها وعلى رأسها حل المليشيا وإعادة هيكلة الجيش وتكوين جيش قومي وطني مهني موحد، الأمر الذي جعله بنداً رئيسياً ومحورياً لا فكاك عنه في قلب الاتفاق الإطاري وورشة الخمس المؤجلة بل الأكثرها تأجيلاً، ولأن وضع محددات وخارطة طريق واضحة ومحددة لإجراءات بناء الجيش القومي الموحد كانت تعني بطبيعة الحال نهاية عهد سوق الأعمال السياسي المزدوج وضرورة تذويب أحد طرفيه في الآخر أصبحت القضية وجودية

بالنسبة للطرفين، بالنسبة للمليشيا تعني فقدانها لوضعية استقلاليتها العسكرية والاقتصادية وعلاقتها الخارجية المستقلة وقطع للطريق على مشروعها التوسعي سياسياً وعسكرياً، وبالنسبة للمؤسسة العسكرية خطر على وجودها كمؤسسة نظامية سيادية في حد نفسه، بعد استثمار المليشيا في سوقها السياسي ودفعها حلفائها المدنيين للتصريح بأن الدعم السريع يصلح كنواة لجيش وطني مهني بعيداً عن المؤسسة الحالية، الأمر الذي جعل قضية الإصلاح الأمني والعسكري ومآلات التصورات المقدمة من الطرفين فيها خلال ورشة الإصلاح الأمني والعسكري هي قاصمة الظهر في خضم التناقضات المتنامية بين الطرفين بصورة غير قابلة للترق، قادت المشهد للحرب الدامية الحالية.

تقييم جوهر الصراع الحالي وفقاً للخلفية المفاهيمية للميثاق القومي الموحد للجان المقاومة "الميثاق الثوري لتأسيس سلطة الشعب" وتصوراته عن المعالجات الجذرية لأزمة الحرب والسلام في الدولة السودانية، يستدعي بالضرورة تحليل السياق الاجتماعي للحرب الدائرة حالياً وطبيعة الخطابات والبنى المتوارثة التي يتحرك عبرها الطرفان للحشد لخيار الحرب لشرعة صراعهم على السلطة والموارد والريع العسكري، مليشيا الدعم السريع لا يمكن أن نجد لها تعريفاً أدق من أنها عصابة من قطاع الطرق القتلة المجرمين الذين جعلوا من التمليش وبيع سلاحهم مصدر دخلهم الوحيد ووضعوا سلاحهم تحت يد أمراء الحرب وسماسة الريع العسكري الطموحين الطامعين للسلطة والثروة، إلا أنها في جوهرها وسياقها الاجتماعي الأعمق تظل وليدة مظالم تاريخية عادلة حقيقية عمادها غياب التنمية المتوازنة والإهمال التاريخي المتوارث لقضايا الرحل وحقوقهم وأساسيات حياتهم، وعجز النخبة السياسية والحكومات المتعاقبة علي الدولة السودانية عن التعاطي الإيجابي مع قضايا صراع الأرض، وصيغ الحكمة المستدامة والعادلة لإدارة نزاعات الرعاة والمزارعين والتوصل لصيغة وإطار موضوعي توافقي للتعاطي معها، الأمر الذي خلف واقعاً متفاقماً جعل من التمليش وكسب الرزق من العمل العسكري خياراً رائجاً في أوساط تلك المجتمعات، خياراً استثمر فيه أمراء الحرب وأصحاب الطموح السلطوي وخلقوا خطاباً زائفاً لجوهر الصراع بعيداً عن الحق في التنمية المتوازنة والتوزيع العادل في السلطة والثروة والسعي لسودان جديد يجد فيه كل السودانيين أنفسهم، لخطاب ولاء لقادة المليشيا الأسرية الذين تحولوا لأصحاب امتيازات جدد بعيداً عن قضايا مجتمعاتهم المحلية ومظالمها العادلة وصاروا وجه من وجوه الدولة المركزية القديمة نفسها دون سعي لتغييرها بنيوياً أو حتى تغيير انحيازاتها جزئياً لصالح مجتمعاتهم وقضاياها، بل وقدموا جنودهم لمحارق الحروب الإقليمية في ليبيا واليمن وغيرها لتوسعة نفوذ سوق أعمال المليشيا الأسرية، والآن وبعد وصول المليشيا إلى مربع الحرب لجنت خطاب المظلومية والتشديد القبلي، واللعب علي محارق خطاب الكراهية والاستقطاب الإثني، وتناست أنها لم تقدم شيئاً لقضايا مجتمعاتها المحلية طوال وجودها ما يقارب الأربعة سنوات علي سدة السلطة، بالمقابل نجد أن المؤسسة العسكرية/قوة دفاع السودان رغماً عن وجودها كمؤسسة سابقة لتشكل دولة ما بعد الاستقلال الوطني نفسها، وعن سيطرتها على أغلب مشهد السلطة بعد خروج المستعمر وعن اعتبارها الكتلة الأكثر تنظيماً للطبقة الوسطي في المجتمع، وعن أنها الحامي الرئيسي للدولة القديمة وامتيازاتها والقلب النابض للدولة الموروثة من المستعمر إلا أنها تظل أكثر قومية وتمثيلاً لكل السودانيين كلما اتجهنا لقاعدتها بعيداً عن قمتها، بل وحتى أكثر بعداً عن التسييس كلما اتجهنا لأسفل الهرم، ورغماً عن الإضعاف والتمكين والتسييس والإفراغ الذي تم لها طوال عهد النظام البائد فإن الجيش يحتاج لإعادة صياغة كاملة لكن لا يمكن مقارنته بمليشيا بأي حال من الأحوال، ساهمت حالة تحول طبيعة نظام الإنقاذ من منتصف عشرينه الثانية وما بعد اتفاقية نيفاشا إلى وضعية فساد مؤسسي متكاملة في تحويل شبكات المحسوبية والتمكين

في الخدمتين المدنية والعسكرية من شبكات تمكين سياسي إلى شبكات تمكين أسري/اجتماعي وشبكات علاقات عامة خفتت من وقع التمكين السياسي الصارخ في العشرية الأولى، علاوة على أن كل مجازر الصالح العام في المؤسسة العسكرية عقب انقلاب 30 يونيو لم تنجح في تغيير التركيبة القاعدية للجيش، وأعملت سيف الصالح العام في العناصر الأكثر شعبية والأكثر عداً لتنظيم الجبهة الإسلامية القومية وعناصره في الجيش، إلا أنها فشلت تماماً في إعادة تشكيل المؤسسة بالكامل لصالح التنظيم بدلالة نزوعها لتكوين الدفاع الشعبي والمليشيات الموازية، من الواضح للعيان أن نفوذ النظام البائد يتزايد عند قمة المؤسسة العسكرية ويتضاءل لأبعد الحدود في قاعدتها، وأن خطاب "الجيش مليشيا كيزانية" بشكله الصارخ هو خطاب المليشيا وحلفائها المدنيين لشرعنة تحركاتهم واكسابها التعاطف الشعبي، إلا أنه لا تزال هنالك مخاطر حقيقية مرتبطة بوجود جنرالات الجيش في قيادة الجيش، وبوجود جيوب معتبرة للنظام البائد في المؤسسة العسكرية كأندية لمليشيات قادمة، ومخاطر أخرى بوجود قادة انتهازيين ميالين وقابلين للتحالف والتواطؤ مع المحاور الإقليمية والترسيخ وفتح الطريق لشمولية جديدة، رغباً عن كل هذه التعقيدات الأساسية يظل الجيش السوداني بعد إعادة هيكلته وإصلاحه واستعادة قوميته هو الخيار الذي يمكن الاستناد عليه لاستعادة الدولة في مواجهة شبح دولة المليشيات، الدولة المدنية الديمقراطية التي نرغب لها لا دولة الامتيازات التاريخية وانحيازات وألويات الدولة الموروثة من المستعمر، عند التعاطي مع تساؤل موقف وانحيازات لجان المقاومة وفقاً لمرجعيات ميثاقها القومي الموحد نجد أن انحيازها الفعلي وفقاً للطبيعة الاجتماعية لأطراف الصراع، هو لقضايا وألويات وتطلعات المجتمعات المحلية التي تنتمي لها المليشيا مثل بقية مناطق السودان الأخرى عبر تبني الميثاق الثوري لقضايا الريف والمجتمعات المحلية وتمليتها لقرارها ومواردها وفقاً لأسس العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للسلطة والثروة وتفكيك مستويات السلطة المركزية لصالح المجتمعات المحلية، ولقواعد الجيش المتضررين من الصراع الحالي بالوكالة عن كبار الجنرالات، ولضرورة هيكله وإصلاح واستعادة الجيش لحضن الشعب كمؤسسة قومية مهنية تحترق عنف الدولة وتشكل عماد دولة القانون والمؤسسات وتحمي وتصور الدستور، مع التأكيد على الانحياز الثابت المبدئي لضحايا الحرب ونازحيها أصحاب المصلحة الحقيقية في السلام الشامل والعادل ولأمنهم وأمانهم وحررتهم وكرامتهم وحققهم في الحياة في ربوع السودان.

● مليشيا الدعم السريع:

نشأت مليشيا الجنجويد كذراع باطش للسلطة المركزية لقمع "الثورات الريفية" والحفاظ على صيغ الإخضاع والاستخلاص الرخيص. ثم النقلة التي حدثت لها عبر الصفقة التي تمت بين المليشيا والاتحاد الأوروبي في قضية منع الهجرة غير الشرعية لأوروبا، وتمدد دورها ليشمل قمع كل التحركات المضادة للسلطة التي تصاعدت بسبب فرض سياسات التقشف والإفكار، فبعد نجاحاتها في قمع الثورات المسلحة تصاعد وتطور دور المليشيا عبر توظيفها في الارتزاق الإقليمي في حرب اليمن. سمحت لها تلك الأدوار المتعاضدة المضادة لمصالح الكادحين ببناء علاقات خارجية مستقلة عن جهاز الدولة، علاوة على اكتساب القدر الكافي من الاستقلالية المؤسسية من أجهزة عنف الدولة المعتادة لتتبع مباشرة لرأس الدولة بقانون مستقل، وفتحت تلك الاستقلالية الباب واسعاً للمليشيا للشروع في بناء مؤسساتها الاقتصادية المستقلة لتصبح فاعلاً سياسياً مكتملاً ذو قدر كبير من الاستقلالية والتأثير، بيد أن هويتها الأساسية، ومصدر قوتها، أنها مجموعة عسكرية موازية (Paramilitary Group) بعتاد وقوة وتدريبات عسكرية لم تتوفر لغيرها من المجموعات العسكرية الموازية في تاريخ الدولة السودانية العصرية.

قدّرت قيادة المليشيا مصالحتها المستقلة في ظرف تصدع السلطة واختارت أن تضمن موقفاً في واقع ما بعد انهيار السلطة بعد أن أصبح حتمياً في 2019م. رأت الواجهة السياسية التي اعتلت موقع المعبر السياسي عن حراك ديسمبر حينها في هذه المليشيا حليفاً قادراً على إعانتهم في تسيير مشروعاتهم السياسي، فقامت بتوفير السند الدستوري والمؤسسي والسياسي لتلك المليشيا. استثمرت المليشيا في الفرصة التي اقتنصتها من بقايا الواجهة السياسية في تعزيز قدراتها المستقلة عن الدولة بعلاقات خارجية، والمزيد من التوسع السياسي والعسكري والاقتصادي حتى أصبحت مطامعها في صياغة واقع ومستقبل البلاد أكثر جدية.

فتسبب أداء السلطة الانتقالية في الملفات التي تهم مصالح القوى الاجتماعية الثائرة في السلام والعدالة والعيش الكريم، إلى تراجع سندها الشعبي وتصادح حس الاستقلالية السياسية للتنظيمات الثورية نحو مزيد من التضاد السياسي، وأدى ذلك الاضمحلال السياسي للواجهة السياسية إلى تقدم المكوّن العسكري من السلطة الانتقالية حينها (قيادة القوات المسلحة وقيادة مليشيا الدعم السريع)، وتفضيل خيار استبدال الواجهة السياسية بحليف جديد من حركات سلام جوبا، وبعض المنشقين من المكوّن المدني للسلطة الانتقالية (قوى الحرية والتغيير) لإدارة الفترة الانتقالية لحين وصوله للانتخابات، ويبدو أن قيادة المليشيا قد راهنت على ترسانتها الاقتصادية وتوسعها السياسي والعسكري للحيازة على موقع كبير في تشكيل السلطة المستقبلية في البلاد. اختار المكوّن العسكري في 25 أكتوبر الانقلاب على شركائه المدنيين في السلطة الانتقالية.

استوضحت القوى الثورية حقيقة تناقض مصالحها مع المليشيا بجلاء وساعدت استقلاليتها السياسية في بلورة موقفها من المليشيا بشكل جذري يناهزها كمؤسسة وذلك عبر حلها. صاغ ذلك الموقف الجذري إمكانات ومستحيلات سياسية جديدة كانت هي إحدى محفزات خيار المليشيا للعودة للتحالف مع ما تبقى من الواجهة السياسية القديمة ومقترحها التسوي الذي يضمن للمليشيا عدم الملاحقة العدلية والحفاظ على الترسانة الاقتصادية وما يترتب عليها من قوة سياسية لحين الانتخابات المزمع إقامتها في نهاية الفترة الانتقالية المستشرفة.

وكان المحفز الآخر لعودة المليشيا للتحالف مع ما تبقى من الواجهة السياسية القديمة هو إعادة تشكل التناقضات بين القوى الإقليمية والدولية إثر التطورات في حرب اليمن والصراع على النفوذ على ساحل البحر الأحمر بين الإمارات والسعودية من جهة، واندلاع حرب أوكرانيا بين روسيا والغرب الأوروبي الأمريكي من جهة أخرى، وما يترتب عليه من تصاعد حدة الصراع بين تلك القوى في الساحل الأفريقي. أدى الخيار الجديد للمليشيا بالعودة للتحالف مع ما تبقى من الواجهة السياسية القديمة إلى وضعها في مواجهة سياسية مع حليفها في انقلاب 25 أكتوبر (القوات المسلحة).

• الجيش (القوات المسلحة السودانية):

تمثل القوات المسلحة السودانية المؤسسة الرسمية الأقدم حيث تشكلت في فترة الاستعمار وحافظت على موقع مؤثر على مدى تاريخنا الوطني بعد الاستقلال. حيث حكمت هذه المؤسسة السودان في كل تاريخه الحديث بشكل مباشر أو غير مباشر كجماعة ضغط تحدد ملامح السلطة السياسية للدولة، وتحافظ وتهيمن على النمط الاستخلاصي للدولة.

اكتسبت القوات المسلحة مبكراً استقلالية نسبية بسبب أسبقيتها المؤسسية، وحافظت على دور مركزي في حماية واستدامة وتطوير النمط الاستخلاصي لجهاز الدولة. ترتب على هذه الاستقلالية والدور، السعي المتواصل لمختلف الواجهات السياسية لاستخدامها للوصول للسلطة.

شهدت فترة حكم نميري نشأة الاستقلالية الاقتصادية للقوات المسلحة من جهاز الدولة التي تم عبرها توفير امتيازات لمنسوبي القوات المسلحة تمكّنها من الحفاظ على ولائهم في ظل الأوضاع المعيشية المتردية التي نتجت عن تبني سياسات التقشف وآثارها السياسية. كان ذلك منبث تمايز مصالح القيادة عن مصالح الجنود وصغار الضباط والحواسن الاجتماعية التي يعتمدون على التجنيد منها. أتاحت هذه الاستقلالية للقوات المسلحة القدرة على بناء وحماية مصالحها واستحداث أدوات جديدة لقمع الثورات الريفية بغرض استدامة نمط الاستخلاص، فقامت بإنشاء المليشيات.

وفي ظل تنامي الاستقلالية الاقتصادية والسياسية للقوات المسلحة، شهدت لحظة المفصلة في (1999م) طغيان الجناح العسكري للسلطة على الجناح المدني. ومنذ ذلك الحين أصبحت القوات المسلحة تبحث عن الجناح المدني لاستكمال ما تحتاجه للحفاظ على السلطة وإضفاء الشرعية عليها، ما جعلها تبحث خارجياً عن السند السياسي وتتورط في منزلق تعميق التبعية والذي كان ثمنه انفصال الجنوب والارتزاق للمحاور الإقليمية في حرب اليمن، ودفعها ذلك داخلياً لصناعة "وتلتيق" واجهات من الانتهازيين كيفما أتفق.

في لحظة انهيار السلطة في 2019م إثر الحراك الثوري، اختارت قيادات القوات المسلحة الحفاظ على امتيازاتها -التي يوفرها لها موقعها من نمط الاستخلاص والارتزاق- والعمل على تطوير هذه الامتيازات لحكم منفرد. إلا أنها اصطدمت بتمرد جنودها في مكان وزمان حساس على غير العادة في الثورات الريفية، أمام القيادة العامة وفي خضم حراك ثوري شعبي واسع، فأثرت أن تمتص الصدمة، وتضحي ببعض قياداتها لصالح البقية. فطرحت انتخابات في تسعة شهور وهي تراهن على قدرتها بمعية مليشيا الجنجويد في تليفق النتائج. لكن مطامع المليشيا كانت أكبر من أن يتم استغلالها لصالح بناء سلطة قيادات القوات المسلحة.

اضطرت القوات المسلحة وحليفها المليشيا لقبول الشراكة بعد 30 يونيو لامتصاص الهبة الثورية العارمة، وفشلهم مع مليشيا الجنجويد في فرض سلطة الأمر الواقع بعد ارتكابهم مجزرة فض الاعتصام. لكنها لم تتخلى عن مطامعها في حماية امتيازات قياداتها وتوسيعها عبر الانفراد بالسلطة، وعملت أثناء الفترة الانتقالية بكل أشكال التآمر لإضعاف الواجهة السياسية عبر توظيف تناقضاتها الداخلية وتغذية التيارات الانتهازية فيها، وإدارة ملفي السلام والعلاقات الخارجية حتى حانت لحظة الانقراض في (25 أكتوبر 2021م). في ظل بحثها عن السند السياسي الخارجي بعد الانقلاب، انزلقت سحيقاً في منزلق التبعية وقامت بتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني ورهنت نفسها لحلفاء إقليميين ضد مختلف التيارات المنافسة لها داخل وخارج السلطة الانقلابية. تزامن ذلك مع احتدام الصراع بين الأقطاب العالمية وما ترتب عليه من إعادة تخطيط للتحالفات الإقليمية، مما أدى إلى فتح فرص "وممكنات" جديدة وخطيرة لسيناريوهات صراع السلطة والثروة وموقع الوكالة في مشروع تعميق التبعية.

لم ينحصر التوجه للسند الخارجي وذلك المصير من صراع السلطة والثروة وموقع الوكالة على القوات المسلحة فحسب، بل استشرى ليشمل المليشيا وما تبقى من الواجهة السياسية، وأدى توسع مطامع القوى الخارجية في تعميق التبعية ومطامع الأطراف الداخلية المتصارعة على السلطة في ظل تنامي وطنية واستقلالية حركة المقاومة الشعبية، أدى إلى احتدام الصراع حول السلطة والثروة بين الأطراف المتصارعة عليها، فكان من الطبيعي أن يكون أحد السيناريوهات الواردة إدارة ذلك الصراع عسكرياً، وهو السيناريو الذي تحقق.

يحتم سياق الصراع المسلح الحالي وما أفرزه من أوضاع وما يتبعه من مآلات، تحولاً في خطة العمل الشعبي المقاوم، لكي يتصدى للأولويات الاجتماعية العاجلة ويفتح المسار لاستمرار العمل

الثوري لأجل تحقيق أهداف الثورة، مقابل مآلات انتصار أي من الطرفين أو أي من صيغ التسوية قديمة كانت أو مستحدثة.

● جهاز الأمن والمخابرات:

ساهم جهاز الأمن بحكم تكوينه المسيس بالكامل لصالح الحركة الإسلامية وجهاز أمنها الشعبي في إطالة أمد الحرب وتنسيق التعبئة والاستنفار العسكري وإثارة الفتن والنعرات الإثنية، والسعي لتجيش القبائل وتهديد السلم المجتمعي، والإشراف على تنسيق وترتيب عمل الميليشيات العقائدية وكتائب الظل المرتبطة بالنظام البائد. علاوة على أدواره العسكرية المباشرة عبر عناصر هيئة العمليات التابعة له والتي شاركت في المعارك بصفة غير رسمية ومن غير صدور أي قرارات أو مراسيم بعودتها، وعقدت المشهد العسكري عبر تشكيل كتائب مهام خاصة موازية للجيش وصلت في أقصى تجلياتها لمحاولة الهيمنة على القرار الميداني والعسكري للقوات المسلحة وفرض خطاب وخطط وأولويات هذه المجموعة على مسارات الحرب الراهنة، بشكل كاد أن يحول الجيش نفسه كلياً إلى مجرد صدى لها، وسط صمت وتواطؤ قيادة الجيش التي طفقت في منح عناصر هذه الميليشيات الرتب العسكرية كيفما اتفق بصورة أعادت إلى الأذهان وضعية مليشيا الدعم السريع وواقع تنامي نفوذها في فترة ما قبل الحرب، تحول جهاز الأمن في آخر المطاف إلى "مايسترو" الحرب بشكل كامل والمدير الفعلي لتنسيق معظم المهام والتكتيكات والاستراتيجيات والخطاب السياسي، والتعبئة والتشديد والتجنيد على الأرض، ووظف شبكاته داخل مليشيا الدعم السريع نفسها في الإمساك بكل الخيوط وضرب كل الأطراف ببعضهم البعض، والتلاعب بالخطاب السياسي والعسكري ورصيد الغبن والمرارات المترسب من انتهاكات الحرب لصالح مشاريع منظومة الحركة الإسلامية وحلفائها، وتوظيف تناقضات المشهد لفتح الطريق لعسكرة الحياة السياسية والمدنية وشيطنة كل قوى الثورة والقوى المدنية استناداً على تعميم مواقف جزء منها على الكل، ومن ثم تحويل واقع ما بعد الحرب إلى ردة متكاملة علي ثورة ديسمبر المجيدة وأهدافها وشعاراتها وتضحياتها، هروباً من سجل جرائمه وانتهاكاته الدموية طيلة عمر النظام البائد.

➤ الأولويات الاجتماعية العاجلة:-

وضع مبدأ الحفاظ على الحق في الحياة ومعاش وسيادة الشعب السوداني في قمة الأولويات، وتوفير ما يتطلبه ذلك من رعاية صحية للمصابين وإجلاء للحالات الطارئة وفتح مسارات أمنة في مناطق الحرب، والتعامل الجدي مع قضية الأمن الغذائي وسد الاحتياجات المعيشية. والنأي بالجمهير الشعبية عن أي محاولات خلق اصطفاقات إثنية أو مناطقية للزج بالسودانيين كوقود في هذه المعارك التي لا تعبر عن مصالحهم، وبناء موقف شعبي مضاد للحرب يضع أمن ومعاش وسيادة الشعب بوصلة لقواه الوطنية في ظل هذه الأوضاع وما سيلبها من مآلات التصدي لهذه المهام يتطلب تنظيم الناس بالأحياء والفرقان بالاستفادة من تجربة لجان المقاومة في التنظيم والعمل القاعدي، إضافة إلى تفعيل لجان المقاومة كمنصة للتنسيق والعمل المشترك على مواجهة خطابات التقسيم والاصطفاف الإثني عبر بناء رأي عام شعبي ضد عسكرة الحياة المدنية ورفض السيطرة والاستيلاء بالقوة القسرية على السلطة، كذلك رفض التدخلات الأجنبية السياسية والعسكرية، والعمل بجد على تحييد آلة العنف في البلاد تحت إمرة سلطة الشعب التي تضع أمنه ومعاشه وسيادته كأولوية قصوى.

➤ مآلات وسيناريوهات طول أمد الحرب وتوسعها:-

عند الحديث عن طول أمد النزاع ومآلات ومخاطر تطوره وسيناريوهات استمراره، يقفز أفق الجميع إلى لجوء الطرفين إلى التحشيد القبلي، والأهلي لتعزيز توازناتهم الميدانية وصولاً لمشهد الحرب الأهلية الشاملة، أو سيناريو تقسيم الدولة نفسها إلى "كانتونات" ودويلات متنازعة كتنويع طبيعي لعملية انتشار السلاح وتعدد الحركات المسلحة وتنامي نزعة المجتمعات المحلية للتسلح، الأمر الذي يضع تحت يد كل مجموعة من المكونات المجتمعية سلاح ومليشيا وموارد وبغياح الجهة التي تحتكر العنف الرسمي للدولة، تغيب الدولة نفسها وتفتح الطريق لكل المطامح، يظل سيناريو تدويل الأزمة وارداً بخياريه الإثنيين؛ خيار دعم أطراف خارجية لطرفي الصراع بصورة تجعله أكثر طولاً وعتماً وتدميراً واستمرارية، أو خيار وضع البلاد تحت الوصايا الدولية وقوات حفظ السلام وحالة شبه الانتداب الكامل وفقاً لتقديرات ومدى زمني غير قابلين للتكهن. خيار انتهاء الحرب بترسيخ شمولية جديدة أعتى من سابقتها منتشية بأفق الانتصار في الحرب، تقايض الأمن بالحرية كديين الشموليات الأزلي يظل خياراً قائماً أيضاً. إلا أن النموذج الأقرب لطبيعة القوى الدولية التي تستثمر في مشهد الحرب الحالي هو نموذج "الدولة الغير قابلة للحكم"، نموذج استمرار الحرب دون انتصار طرف علي الآخر وتوسعة أطراف الصراع وتعددها وعجز كل الأطراف عن تشكيل حكومة أو سلطة أمر واقع بشكل فعلي، بصورة تحول البلاد إلى إقطاعات متنازعة تستثمر القوى الدولية الحليفة لكل طرف في استخراج مواردها والتنافس في ريعها العسكري وتجارة السلاح، كل هذه المآلات تجعل عملية الإسراع بإنهاء الحرب بالحلول السلمية ضرورة حتمية لبقاء وتماسك الدولة السودانية وإنقاذ الملايين من السودانيين من واقع مدمر ومخيف يحمله كل سيناريو من هذه السيناريوهات.

موقف "ضد الحرب" و "وقف الحرب" صار هو الخطاب السائد لدي معظم القوى المدنية بعد اندلاع الحرب وإن اختلفت مصالحها وأولوياتها ومآربها في تسويق الخطاب، فحلفاء المليشيا وداعمي موقفها يروجون لهذا الخطاب لإنقاذ موقف المليشيا وإعادة شرعنتها تفاوضياً بعد فشل مشروعها في حسم الصراع والاستيلاء على السلطة، ويطمحون لإعادة عقارب الساعة للوراء والرجوع لمحطة الاتفاق الإطاري كأفق سياسي وحيد بديلاً لخيار الحرب، أو فتح مسار سياسي جديد يشاركوا فيه كطرف ثالث ممثل للمدنيين في أسواء الفروض، بقية الثوار يتبنون هذا الخيار من منطلق عدم الثقة في طرفي الحرب، المليشيا وقيادة الجيش الحالية وينظرون إليه كصراع على السلطة بين مراكز الثورة المضادة لا كصراع بين خيار الدولة أو اللا دولة وسينتهي بتسوية بين الطرفين في آخر المطاف بعد سفك دماء الآلاف من السودانيين وبالتالي بلجوئهم لخيار وقف الحرب سينحازون لحياة السودانيين وأمنهم وأمانهم وحقهم في الحياة، بل يذهبون أعمق من ذلك بتبني خيار إنهاء الحرب وأسبابها وفق ما ورد في الميثاق الثوري، ولكن بعد مضي ما يقارب الستة أشهر من اندلاع الحرب واتضح ملامحها وطبيعتها وأفقها، سيتغير الخطاب المتعلق بها بطبيعة الحال، وقبل الحديث عن خيارات الواقع الراهن ومساحات الحركة الأنسب في رحابه ينبغي تدارس الآليات الطبيعية لوقف أي حرب كانت قبل اتخاذ القرار بأن أيها يتناسب وواقعنا الحالي، أي حرب في رقعة من رقعة العالم لا تتوقف إلا بواحد من خمس خيارات، إما انتصار أحد طرفي الحرب، أو دخول طرف ثالث يحسم الحرب لصالحه ضد طرفي الصراع، أو عبر التسوية والتوافق السياسي بين طرفي الصراع، أو عبر التدخل الدولي وفرض الرقابة الدولية وخيار وقف الحرب دولياً علي الطرفين، أو إبتدأ حوار مجتمعي واسع وفرض رؤية شعبية مشتركة لإنهاء الحرب، تصطبح في عملية صياغتها الحواضن المجتمعية ومراكز القوى المنفتحة داخل مركزي الصراع وتفرض عملية إنهاء الحرب وفقاً لشروط وتطلعات وتصورات الجماهير لا تطلعات طرفي

الصراع، أو طرح خيار سحب المشروع الشعبية من طرفي الصراع وسحب قوة السلاح منهما عبر الضغط المجتمعي والتأثير على جنود وقواعد وحواضن طرفي النزاع في حالة تعنتهما، وبالرجوع لسياقنا الراهن وفي ظل تمسك لجان المقاومة بالأفق السلمي يظل خيار الانحياز المسلح ضد الطرفين غير وارد، وضرورة التمسك بالسيادة الوطنية ورفض الوصايا تجعل خيار التدخل الدولي المباشر غير متاح، والتسوية بين الطرفين بسقوفاتهما تعني بطبيعة الحال العودة لمربع ما قبل الحرب وواقع تعدد المراكز الأمنية ويفتح الطريق لهدنة مؤقتة تعود بعدها الحرب بشكل أكثر عنفاً، ليتبقى أمامنا الخيار الوحيد والأقل تكلفة هو مواصلة النضال السلمي وإبتدأ الحوار المجتمعي وفرض رؤية شعبية لوقف الحرب، وهذا هو الخيار الذي نؤمن به وسنعمل عليه كما يمكن تفعيله وتعزيزه بآليات عمل متابينة ومتكاملة ومختلفة تصب في نفس المسار.

➤ خطة إنهاء الحرب:-

- (1) فيما يتعلق بالموقف من مليشيا الدعم السريع هو حلها واعتبارها منظومة إرهابية، وفيما يتعلق بالموقف من القوات المسلحة السودانية، ومطالب المدنيين بما يتعلق بها من اشتراطات والتزامات يبني الموقف منها على الاعتراف بها كقوة نظامية تمثل مؤسسات الدولة السودانية وتحترك العنف الرسمي لجهاز الدولة وتخضع لإمرة الحكومات المدنية وسلطة الشعب، ومفوضة بشكل كامل من جهاز الدولة والشعب السوداني وقواه السياسية والمدنية والمجتمعية الحية، وفقاً للاشتراطات التالية التي تضمن عملية إصلاحها واستعادة قوميتها ومهنتها وحياديتها وتمثيلها لكل السودانيين تحت ضمانة رقابة شعبية وكل المؤسسات الدولية والإقليمية وشعوب العالم الحرة:
1. عزل ومحاسبة قادة الجيش لتورطهم في جرائم حرب قبل وبعد 15 أبريل 2023م، وتورطهم في شرعنة وتقوية نفوذ مليشيا الدعم السريع لدرجة تشكيلها خطراً على الدولة السودانية والأمن القومي السوداني، علاوة على تورطهم في جرائم فض اعتصام القيادة العامة وانقلاب 25 أكتوبر وما صاحبها من قمع وتقتيل للمتظاهرين السلميين.
2. إعادة المفصولين من ضباط وضباط صف وجنود القوات المسلحة الذين يربو عددهم على (106 ألف) إلى الخدمة بقرار سياسي فوراً ودون إبطاء أو تقيد بالإجراءات؛ لضمان استعادة قومية وحيادية القوات المسلحة وثقة والتفاف الناس حولها وانتفاء انحيازها أو قادتتها لصالح جهات سياسية معينة على حساب غيرها.
3. إحالة كل ضباط وضباط صف القوات المسلحة الذين ثبت انتمائهم السياسي إلى أي قوى سياسية كانت إلى الصالح العام، وفقاً لقوانين القوات المسلحة مع استيفائهم حقوقهم ومستحقاتهم كاملة، بما يضمن حيادية ومهنية القوات المسلحة وخلوها من الارتباطات السياسية بشكل حاسم ونهائي.
4. تكوين مجلس أعلى للقوات المسلحة من مفصولي القوات المسلحة العائدين للخدمة ومعاشيها من المشهود لهم بمهنتهم وقوميتهم وحياديتهم، على أن يراعى فيه تمثيل كل أقاليم وشعوب السودان ومجتمعاته، ليتولى مهام قيادة المؤسسة العسكرية والإشراف على مهام الإصلاح الأمني والعسكري وبناء الجيش الوطني الموحد وفقاً لتفاهات السلام الشامل والدائم مع حركات الكفاح المسلح، بالصورة التي تعالج اختلالات التمثيل المجتمعي في قيادة المؤسسة العسكرية وتبعد عنها شبح الاستقطاب السياسي وتضمن حياديتها واستقلاليتها ومهنتها.

5. حل كافة الميليشيات وثيقة الصلة بالمؤسسة العسكرية وتسريحهم ونزع السلاح عنهم، وضمان احتكار العنف والسلاح لمؤسسات الدولة الرسمية فقط، مع إحداث قطيعة منهجية كاملة مع نهج استعانة القوات المسلحة السودانية بالميليشيات كأداة في حسم صراعاتها الداخلية.

6. توظيف الموارد الاقتصادية المرتبطة باستثمارات مليشيا الدعم السريع وإمبراطوريتها الاقتصادية وحساباتها المصرفية مع موارد منظومة الصناعات العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية لصالح تعويض ضحايا الحرب والمتضررين منها، وإعمار ما خلفته الحرب.

7. دعم خيار التحول المدني الديمقراطي وتسليم السلطة للمدنيين عبر مجالسهم الشعبية الثورية المحلية والقومية وفقاً لمرجعيات الميثاق الثوري، مع الالتزام برفض المحاصصات السياسية وحكومات الكفاءات المستقلة المكونة بشكل فوقي.

(2) صياغة رؤية شعبية عن إجراءات وآليات عملية التسريح وإعادة الدمج وتصورات الإصلاح الأمني والعسكري بالاستعانة بشرفاء القوات المسلحة وقدامي محاربي ومعاشيي ومفصولي القوات النظامية وتطويرها عبر عملية حوار مجتمعي واسعة وطرحها وحشد الجماهير وقواعد القوات المسلحة والرموز المجتمعية في دوائر الميليشيا حولها باعتبارها الرؤية الشعبية غير المنحازة لطرف غير أصحاب المصلحة الحقيقية في السلام الدائم ووقف الحرب وتفكيك الميليشيات وبناء جيش وطني مهني قومي موحد.

(3) دعوة الرموز المجتمعية والأهلية والدينية المستنيرة المنحازة للثورة لإبتدار عملية حوار واسع مع الإدارات الأهلية والقيادات المجتمعية وزعماء العشائر والطوائف عن ضرورة عدم دخول القبائل والطوائف والمكونات الأهلية والمجتمعية كأطراف في الصراع الحالي بالصورة التي تفتح الطريق لتحويله لحرب أهلية لا تبقى ولا تذر، وتطويرها هذا الحوار لصيغة ميثاق سلم أهلي شامل يرفض ويجرم استغلال مؤسسة القبيلة كرافعة للحرب، اعتماداً على إرث القيادات الأهلية والمجتمعية التليد ودورها التاريخي في تهدئة الصراعات وحلها وإيقافها لا تعزيزها والنفخ في كبرها.

(4) فتح قنوات حوار مباشر مع قواعد وشرفاء القوات المسلحة والرموز المجتمعية في دوائر النفوذ الأهلي لمليشيا الدعم السريع حول ضرورة وقف الحرب بشروط الثوار والمواطنين وأصحاب المصلحة الحقيقية في السلام وضرورة تجاوز شبح دويلة الميليشيات وتعدد المراكز الأمنية صوب بناء جيش قومي مهني موحد يجد جميع السودانيين أنفسهم فيه، في كل مستوياته، حوار يكون عماده الاعتراف بالمظالم التاريخية في الدوائر الاجتماعية للمليشيا وبقيّة انحاء السودان وضرورة حلها في إطار وطني أشمل، والاعتراف بالجيش كمؤسسة سيادية تحتكر العنف الرسمي للدولة، وتشكل القلب النابض لدولة القانون والمؤسسات وأن ذلك لا يتأتى إلا بخروج الجيش من السوق والسياسة والحياة المدنية وإعادة هيكلته لإبعاد كل من يحمل صفة سياسية في أرواقته وعدم اقتصار ذلك على كوادرات النظام البائد فقط.

(5) توسعة أفق الحوار المجتمعي في كل الفضاءات من أفق الحرب الدائرة حالياً لأفق أزمة الحرب والسلام المتوارثة في الدولة السودانية والتي تدور رحاها منذ بزوغ الدولة الحديثة وحتى الآن، وأن انتقال الحرب إلى المركز في الخرطوم هي ذروة سنام الأزمة ووصولها لأفق يشابه نماذج

الحرب القديمة ويرتبط بالدولة المركزية بشكلها القديم ويضع أمام الجميع تحدي بناء مشروع وطني جديد يجد فيه جميع السودانيين أنفسهم أو تفكك وتحلل الدولة السودانية بدلاً عن ذلك، وأن مخاطبة قضية الحرب الحالية لا يتم بمعزل عن سابقتها من الحروب عبر معالجة جذور أزمة الحرب والسلام المتوارثة في الدولة السودانية من خلال المرجعيات الواردة في الميثاق الثوري لتأسيس سلطة الشعب.

(6) سحب الاعتراف بمليشيا الدعم السريع كقوة مسلحة ذات شرعية دستورية وإعلانها جماعة إرهابية تنتهك وتروغ المدنيين والمطالبة بمحاسبة قادتها ورموزها داخلياً وخارجياً وعدم الاعتراف بأي تشكيل مليشيووي.

(7) ابتداء حملة جماهيرية واسعة ضد الحرب وانتهاكاتها وإعلان عدم الاعتراف بدوافعها، تبدأ هذه الحملة بنشر واسع للملصقات والمنشورات في الأحياء والقرى والوسائط الإعلامية داخل وخارج السودان، يتبع هذه الخطوة إقامة الوقفات الاحتجاجية بكل مناطق السودان وأمام سفارات الدول ومقار حكوماتها للمطالبة بإعلان عدم الاعتراف بحق أطراف الحرب في تمثيل الشعب السوداني وتحديد مصيره أو التفاوض وعقد الاتفاقات باسمه.

(8) تكوين وإعلان المجلس الثوري الانتقالي وتسمية مناديب المجالس التشريعية الانتقالية، يعقب ذلك مباشرة تسمية حكومات المحليات والولايات والحكومة القومية من قبل المجلس التشريعي الانتقالي.

(9) إقامة التظاهرات والموكب داخل وخارج السودان للعمل على منح الشرعية القانونية للحكومات الثورية المشكلة وإعلان الحكومة القومية.

(10) تصنيف القوى المتحاربة كقوى عدوة للشعب السوداني ومختطفة لقراره ومعتدية عليه.

(11) يشرع المجلس الثوري الانتقالي القومي فوراً وفق الميثاق في وضع القوانين المتعلقة بهيكل المؤسسة العسكرية والأمنية.

(12) في حال رفض الطرفين أو أحدهما لقرار الحكومة بإيقاف الحرب تشرع الحكومة فوراً في مخاطبة الدول والمنظمات الدولية لتصنيفه كمنظمة إرهابية ومقاضاة كل من يعترف به أو يدعمه وتحمله مسؤولية الأضرار التي تقع على السودان وشعبه نتيجة هذا الاعتراف أو الدعم.

(13) تظل الحكومات والمجالس المشكلة ملتزمة بأهداف الميثاق وجداوله الزمنية للفترة الانتقالية أمام الشعب السوداني وصولاً لإقامة دولة وفق تلك الأهداف والتي حلت وشرحت جذور أزمة الحرب ووضعت لها حلول نهائية كالتنمية المتوازنة والعدالة وإعادة هيكلة المنظومة العسكرية والخدمة المدنية وإحلال السلام العادل والشامل بإقامة مؤتمر السلام والمؤتمر الدستوري ووضع الدستور الدائم للسودان.

(14) بناء منصة رقمية لحصر ورصد الضحايا والمتضررين والدمار الذي تم في البنية التحتية.

(15) فتح بلاغات محلية وفي محكمة الجنايات الدولية ضد البرهان وقيادات الجيش وضد حميدتي وقيادات الدعم السريع باعتبارهما من أمر بالحرب ونفذ وأشرف على قتل المواطنين ونهب ممتلكاتهم وبقيّة الجرائم التي ارتكبت.

(16) انجاز إعلان دستوري يستند عليه تأسيس المجلس الثوري المؤقت لانتزاع السلطة وبناء سلطة الشعب والذي يجب أن يسبق تكوين السلطة التنفيذية والقضائية.

(17) إعلان مليشيا الدعم السريع "الجنجويد" مليشيا إرهابية واعتبار النسخة الحالية من قيادات الجيش مليشيا إرهابية إلى حين انتزاع المؤسسة العسكرية من التمليش والاختطاف.

(18) محاسبة جنرالات ودعاة الحرب سياسياً وقضائياً.

➤ **الرؤية في متغيرات المشهد الآني وتصورات وقف الحرب وفقاً لمرجعيات الميثاق الثوري لتأسيس سلطة الشعب:-**

- **فيما يتعلق بدعوات الحوار السوداني - السوداني المدني في عواصم دول الجوار:** وفقاً لصيغ الفشل التي لازمت كل التفاهات التي تمت بين السودانيين خارج السودان بإشراف دولي، ولتداخل دول الجوار ومصالحها في الصراع الجاري في السودان وتورط بعضها فيه بشكل مباشر أو غير مباشر أسوة ببقية أطراف المجتمع الدولي، ووفقاً إلى أن معظم النزاعات الداخلية المتوارثة في الدولة السودانية هي نتاج مباشر للتدخلات الخارجية وسياسات الاستعمار القديم والحديث، يظل الخيار الأنسب هو خيار الحوار السوداني - السوداني الداخلي بمرجعية وإرادة وطنية خالصة داخل السودان في المناطق خارج نطاق الحرب، بما يشمل كل فئات المجتمع السوداني والقوى المجتمعية والجمهيرية الحية فيه ويفتح الطريق لعملية حوار مجتمعي ممتد في كل المحليات والوحدات الإدارية ويخاطب قضايا الحرب والسلام، وقضايا معاش الناس، والانتقال المدني الديمقراطي، وقضايا التأسيس الوطني المؤجلة، ويمهد الطريق للمؤتمر القومي الدستوري كمنصة نهائية لمعالجة جذور الأزمة السودانية.

- **فيما يتعلق بدعوات التعبئة والاستنفار وتسليح المدنيين الصادرة من قيادة القوات المسلحة:** الواقع يستدعي أنه من الأجدى للقوات المسلحة السودانية الاكتفاء باسترجاع المفصولين من صفوفها في حالة حاجتها للمزيد من القوات على الأرض، والذين يفوق تعدادهم (الـ 100 ألف) جندي وضابط صف، وما يتجاوز (الستة آلاف) ضابط من المقاتلين المدربين والمؤهلين والمتمرسين على القتال من خريجي المؤسسة العسكرية، بدلاً عن تدريب المدنيين من الصفر والزج بهم في المعارك مع مليشيا مدربة ومتمرسة، بل التأسيس لخلق مليشيا جديدة، على أن تتم عودة المفصولين للخدمة العسكرية بقرار سياسي مباشر كما تم فصلهم بقرار سياسي، الأمر الذي قد يشكل ضماناً حقيقية لأهلية ومهنية وحيادية القوات المسلحة السودانية وينفي عنها الاختطاف والانحياز السياسي، مع ضرورة التعاطي الجدي مع عملية إيقاف الاستعانة بالمليشيات ذات الطابع السياسي والعقائدي والإثني التي تقاوم مع المؤسسة العسكرية ضد المليشيا بما يؤكد القطيعة الكاملة

ما بين الجيش كمؤسسة دولة وما بين عقيدة الاستعانة بالميليشيات في حسم الصراعات الداخلية والاستفادة بشكل كامل من الدرس الحالي.

- فيما يتعلق بمرجعيات تشكيل السلطة المدنية في مرحلة ما بعد الحرب: انطلاقاً من واقع أن حكومات المحاصصات السياسية في مرحلة ما قبل انقلاب 25 أكتوبر كانت من الروافع الرئيسية للانقسام السياسي والانقلاب والحرب بعدها، وأن واقع الحرب الحالية وخطابات توسعة دائرة المشاركة في العملية السياسية والتفاف أطراف مختلفة في المشهد السياسي حول هذا الطرف أو ذاك قد يفتح الباب لمشاكسات وانقسامات أكبر، الأمر الذي يجعل من واقع المحاصصات السياسية وحكومات الوحدة الوطنية عاملاً محفزاً للحرب والمزيد من الاستقطاب. وحكومات الكفاءات المستقلة أثبتت فشلها طوال فترة السلطة الانتقالية السابقة وحتمية انحيازها في غالب الأحوال لصالح مصالح المجتمع الدولي والقوى الخارجية على حساب مطالب وأهداف الثورة الأكثر جذرية، الأمر الذي يجعل من سلطة الشعب الصاعدة من المجالس الثورية المحلية وفقاً لتصورات الميثاق الثوري لتأسيس سلطة الشعب هي الخيار الوحيد لضمان تمثيل مصالح وتطلعات كل السودانيين وإرادة مجتمعاتهم المحلية، بما يضمن تمثيل كل شعوب السودان في هيكل السلطة بصورة تضمن مراعاة واقع التنوع والتعدد وتمثيل كل فئات المجتمع وأنماط إنتاجهم والتقسيم العادل للسلطة والثروة ومخاطبة جذور الحرب والنزاع بصورة عادلة وشفافة، ويمكن للمجالس الثورية المؤقتة لعب أدوار تشكيل هيكل السلطة المؤقتة لحين اكتمال عملية بناء سلطة الشعب لمخاطبة الفراغ الناجم عن عدم وجود سلطة مدنية تمثل الثوار والفضاء المدني في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ البلاد.

- فيما يتعلق بعملية مشاركة المدنيين كطرف ثالث في عملية التفاوض بين القوات المسلحة ومليشيا الدعم السريع: لضمان وجود أجندة الثورة في طاولة المفاوضات وتوجيه مخرجات التفاوض بما يضمن الحد المعقول من متطلبات الثورة، نجد أن الصيغة المثلى لتلافي واقع أزمة الانقسامات السياسية وشرعية التمثيل وشمول أطراف العملية والالتزام بلاءات الشارع الثالث في ظل وجود نفس أطراف السلطة الانقلابية على طرفي نقيض في طاولة التفاوض هذه المرة، هي عدم مشاركة المدنيين كلياً في عملية التفاوض واقتصر التفاوض على القضايا المتعلقة بوقف إطلاق النار، وسحب المظاهر العسكرية، وتسليم السلطة كاملة للمدنيين، والوقف الفوري لإطلاق النار، وخروج جميع المظاهر العسكرية من المدن والقرى والتجمعات المدنية، والالتزام بعدم خوض الصراع داخل المدن والتجمعات المدنية والقرى.

**الثورة ثورة شعب والسلطة سلطة شعب .. والعسكر للثكنات والجنجويد ينحل
الرحمة والمغفرة والمجد للشهداء**

2023-10-10م